

مَحْصُولُ القطن فِي سنة ١٩٥٣

للمهندس الزراعى الدكتور عبد الرزاق صدق
وزير الزراعة

تحية تحديد المساحة التى تزرع قطناً :

حدد حددت مساحة القطن فى هذا العام بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ ، المعدل بالقانونين رقمى ٦٣ و ٤١٥ لسنة ١٩٥٣ ، وهو سلسلة من تشريعات صدرت منذ منذ سنة ١٩٤٢ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً ، نظراً لما تعرضت له مصر من صعوبات ومعوّبات فى تصريف محصول القطن ، ونقص الإنتاج المحلى من الحبوب . واستمر هذر هذا التحديد يتجدد سنوياً حتى سنة ١٩٥٠ مع تعديل فى النسب المسموح بزراعتها قطناً من سنة لأخرى ، تبعاً لما تقتضيه الظروف الاقتصادية وشئون التموين . وفى سنة ١٩٥١ و ١٩٥٢ اتجه رأى الحكومة إلى عدم تحديد مساحة القطن اكتفاء بالذاء بالتشريع الخاص بتعيين مساحة القمح لتوفيره لمطالب الاستهلاك والتموين ، غير أن الزن الزراع توسعوا فى زراعة القطن بدرجة كبيرة ، فعادت الحكومة وقررت تحديد مساحة القطن فى سنة ١٩٥٣ وأصدرت المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً فى سنوات ثلاث متواليات (١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥) وحددت بمت بموجب هذا المرسوم بقانون زراعة القطن بنسبة لا تتجاوز ٣٠٪ من الزمام لكل حائز حائز فى جميع أنحاء الجمهورية المصرية ، وأباحته تتجاوز بمقدار ٣٣٪ فرق مساحة . وة . ومن الأغراض الأساسية التى أوجت إلى إصدار هذا التشريع لمدة ثلاث سنوات تمتت متتالية تنظيم الدورة الثلاثية التى كانت الوزارة تتعين الوقت المناسب لعودة الزراع إلى إلى اتباعها .

ويشتمل المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ على مادة تنص على عدم جواز

زراعة القطن في أرض زرعت محصولاً شتوياً غير البرسيم القلب في السنة الزراعية نفسها ، وكذلك عدم جواز زراعته في أرض زرعت قطناً في السنة الزراعية السابقة ، والغرض من ذلك هو عدم زراعة القطن في مواعيد متأخرة ، وعدم إجهاد الأرض بتماقب زراعة القطن في نفس الأرض سنتين متواليتين ، وبالتالى الحصول على محصول ضعيف ، ثم رُئى أن البصل يحمّد في بعض المناطق في مواعيد مبكرة نسمح بزراعة القطن في مواعيد مناسبة ، فصدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٣ مبيحاً زراعة القطن في أرض زرعت بصلاً شتوياً يحمّد قبل ١٥ مارس .

وقد كان المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ ينص على تقليم المساحة القطنية التي تزرع مخالفة للقانون ، علاوة على عقوبة الحبس والغرامة ، ولكن اكتشفت بعض المخالفات في مساحات أوشك محصولها على النضج ، فرئى أنه ليس من المصلحة العامة تقليم النباتات وإعدامها حيث أن في هذا الإجراء فقداً لثروة تحققت ، فاقترحت وزارة الزراعة تعديل عقوبة التقليم ، وصدر القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٣ الذى يقضى بتوقيع غرامة على المخالف مقدارها خمسون جنيهاً عن كل فدان بدلاً من التقليم وإعدام النباتات ، وفي هذا التعديل حرمان المخالف من ثمرة مخالفته ، وفائدة تعود على الثروة الأهلية بالتحصول الناتج ، كما تنفيذ الخزانة العامة للدولة بما يوازي قيمته .

تعيين مناطق زراعة أصناف القطن :

بجانب التحديد العام لمساحة القطن أصدرت الحكومة المرسوم بقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن ، وهو ينص على قصر زراعة أصناف القطن الطويلة الثيلة « وهى الكرنك وأمون وجيزة ٤٥ » على المنطقة الشمالية من الوجه البحرى . وهذا التشريع بدى به منذ سنة ١٩٤٧ ، حين زاد الخزون من القطن الكرنك

ولم يساير تصرفه مقدار الإنتاج منه ، فرئى إصدار هذا التشريع بقصد حفظ التوازن المألوف بين أصناف القطن وتقريب المعروض منها مع الطلب ، واستمر هذا التشريع يتجدد سنوياً حتى الآن فيما عدا سنة ١٩٤٩ .

وكان المرسوم بقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٢ قد احتفظ لحدود المنطقة الشمالية بالمراكز ذاتها التي كانت معينة لها في العام الماضي ، غير أنه تبين أن المركز الإحصائي للإنتاج الجاهز القطن الكرنك ورصيد العام الماضي منه ، وطلبات الأسواق الخارجية عليه مما يستدعى تصديق منطقة زراعته في موسم ١٩٥٣ ، ولهذا رُئى تصديق المنطقة الشمالية من الوجه البحري المحددة لزراعة الأقطان الطويلة التيلة ، وصدر بذلك المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ، واستبعدت بموجبه بعض المراكز الجنوبية ، وهي : أبو المطامير ، وحوش عيسى ، والدلنجات ، وإيتاي البارود ، وكوم حمادة ، بمديرية البحيرة برة ، والمنطقة الشمالية من مراكز فاقوس ، والحسينية ، وأبو كبير ، بمديرية الشرقية رقية ، وبذلك أصبحت المنطقة الشمالية من الوجه البحري المصرح لها بزراعة الأقطان طان الطويلة التيلة هي :

في مدير مديرية البحيرة : مراكز : أبو حمص ، دمنهور ، رشيد ، شبراخيت ، كفر الدوار ، المحمودية .

في مدير مديرية الغربية : مراكز : بلقاس ، شربين ، طلخا ، سمند ، المحلة الكبرى ، قطور .

في مدير مديرية القواضية : جميع مراكز المديرية .

في مدير مديرية الدقهلية : مراكز : أجا ، دكرنس ، السنبلالوين ، فارسكور ، المنزلة ، المنصورة .

في مدير مديرية الشرقية : مركز كفر صقر .

المساحة المزروعة قطناً في سنة ١٩٥٣ :

ينص المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ على تحديد النسبة المسموح بزراعتها قطناً بمقدار ٣٠٪ من مجموع الأراضي التي في حيازة الزارع مع التجاوز عما مقداره ٣,٣٪ من الزمام فرق مساحة ، وبهذا يكون في وسع الزارع زراعة ثلث زمامه قطناً. وقد كانت مساحة القطن المسموح بزراعتها على أساس ٣٠٪ تطبيقاً للقانون هي ١,٦٠٠,٠٠٠ فدان ، غير أن المساحة التي زرعت فعلاً بلغت ١,٣٢٤,٠٠٠ فدان بقية قدره ٢٧٦,٠٠٠ فدان عن المسموح بزراعته قانوناً ، وكانت النسبة المزروعة من القطن تختلف في كل مديرية عن الأخرى ، كما هو مبين فيما يلي ، وقد قامت مصلحة المساحة بحصر الزراعة القطنية في هذا العام بالأنظمة المتبعة في السنوات الماضية :

مديريات الوجه البحري	الزمام المزروع	مساحة القطن ١٩٥٣	نسبة القطن إلى الزمام
البحيرة	٧٢٨٣٩٦	١٦٧٦٢٢	٢٣,٠٪
الغربية	٦٢٢٨٠١	١٨٨٥١٧	٣٠,٣
الغواضية	٤٤٨٨٣٣	١٢٠٢١٢	٢٦,٨
الدقهلية	٥٣٥٥٥٢	١٥٧٩١٥	٢٩,٥
الشرقية	٦١٧٠٩١	١٤٣٧١٩	٢٣,٣
المنوفية	٣٤١١٥٨	٧٥٠٨١	٢٢,٠
القليوبية	١٩٩٤٨٩	٣٧٠٧٥	١٨,٦
جملة الوجه البحري	٣٤٩٣٣٢٠	٨٩٠١٤١	٢٥,٥

م	مديريات الوجه القبلى	الزمام المزروع	مساحة القطن ١٩٥٣	نسبة القطن إلى الزمام
الجملة	الجملة	٢١٥٠٣٤٦	٤٣٤١٦٣	٢٠,٢
الجبلة	الجبلة	١٨٦٨٥٨	٢٧٥١٥	١٤,٧
بنى	بنى	٢١٧٧٨٧	٥٥٥٨٥	٢٥,٥
الفيوم	الفيوم	٣١٠٦٧٨	٧٥٣٤٠	٢٤,٣
المنيا	المنيا	٣٩٩٤٥٧	١٠٦٦٣٠	٢٦,٧
أسس	أسس	٤١١٧٩١	٨٧٧٢٦	٢١,٣
جرجا	جرجا	٣٠٥٢٨٦	٥٨٦٥٧	١٩,٢
قنا	قنا	٢١٠٣٤١	٢٠٥٣٩	٩,٨
أسوان	أسوان	١٠٨١٤٨	٢١٧١	٢,٠

والجملة والجملة السمومية لمساحة القطن هي ١٣٢٤٣٠٤ فدان بنسبة ٢٣,٥٪ من الزمام المزروع .

وقد اسوقد استبعدت من الزمام المزروع مساحة أراضي الحياض التي ليس لها مورد للرى الصيفى الصيفى ، إذ أنها لا تزرع القطن ولا تحتسب ضمن حيازة الزراع ، وتبلغ مساحتها ٠٠٠٠٠ فدان موزعة بين مديريات الوجه القبلى .

ومن أسباب نقص مساحة القطن فى هذا العام عما أباحه القانون ماأتى :

(١) (١) تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة على عدم جواز زراعة القطن فى أرض زرعت قطنات قطناً فى السنة الزراعية السابقة ، وحيث إن كثيراً من صغار الزراع كانوا

يزرعون كل أراضيهم أو معظمها قطناً في السنة الماضية لعدم صدور قانون يحدد مساحة القطن ، لذلك كان هذا النص من أسباب نقص مساحة القطن ، إذ استحال على هؤلاء الزراع بمقتضى هذه المادة زراعة القطن في أراضيهم بالنسبة المصرح لهم بها في السنة الحالية .

(ب) وتنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون على عدم جواز زراعة القطن في أرض زرعت محصولاً شتوياً غير البرسيم القلب في السنة الزراعية نفسها ، فكان هذا النص سبباً في نقص مساحة القطن في الجهات التي اعتاد زراعتها زراعة القطن عقب حاصلات شتوية يحصد محصولها مبكراً كالقول وغيره . ولما كانت الزراعة الشتوية تسبق موسم الزراعة الصيفية فلم يتدبر الزراع تخصيص أرض كافية للقطن ، وبذلك وجدوا أنفسهم أمام نص في القانون لم يتمكنوا معه من زراعة النسبة القانونية .

(ج) شعور الزراع بعزم الحكومة على تنفيذ القانون ، وخاصة أنه أضيف إلى أحكامه نص بتقليع المساحات الزائدة ، فعمل الزراع على عدم الوقوع في المخالفة ولو بالإقلال من النسبة المحددة قانوناً .

(د) إن بعض المديریات لها ظروف خاصة لا تبلغ فيها زراعة القطن النسبة المحددة في القانون حتى في السنين التي توسعت فيها زراعة القطن ، وذلك لانتشار زراعة الخضر وزراعة القصب في مناطقها وما يماثل ذلك .

(هـ) يضاف إلى هذه الأسباب أن أسعار القمح في الموسم الحالي أعلنت قبل وقت الزراعة ، وهي أسعار مجزية للزراع فتوسعوا في زراعة القمح بينما أن أسعار القطن وظروف بيعه وتصريفه في الموسم الماضي لم تكن مشجعة للزراع على التوسع في زراعة القطن هذا العام .

مساحة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٥٣ :

يبين الجدول التالي مساحة أصناف القطن في سنة ١٩٥٣ مقارنة بمساحتها

في سنة ١٩٥٢ :

الزيادة والنقص في ١٩٥٣ عن ١٩٥٢	١٩٥٢		١٩٥٣		أصناف بناف القطن
	نسبة مساحة كل صنف	المساحة	نسبة مساحة كل صنف	المساحة	
%	%	فدان	%	فدان	
٤٩ —	٤٧ر٥	٩٣٣٥٥١	٣٥ر٩	٤٧٥١٩٠	كرنك زرك
٤٥ —	١ر٦	٣٠٥٩٠	١ر٣	١٦٨٥٢	منوفى وفي
٣٤ +	١٣ر٨	٢٧١٥٩٤	٢٧ر٥	٣٦٥٠٧٩	جيزة ٣٠ بزة ٣٠
١٥ —	٠ر٣	٦١٠٦	٠ر٤	٥١٦٣	ندرة (جيرة) (جيزة ٣١)
١٥ —	٢ر٧	٥٢٥٦٤	٣ر٤	٤٤٧٥٧	زاجوراه اجوراه
٣٨ —	٣٤ر١	٦٧١٤٨٨	٣١ر٥	٤١٦٨٨١	أشموى موفى
٦٤ —	—	١٠٦٢	—	٣٨٢	أصناف بناف أخرى
٣٣ —	١٠٠	١٩٦٦٩٥٥	١٠٠	١٣٢٤٣٠٤	الجملة لجملة

ويتضح من هذا البيان أن مساحة الأشموى نقصت في سنة ١٩٥٣ بنسبة ٣٨٪
 تبعاً لنقص المساحة القطنية العامة. أما قطن الكرنك فإنه علاوة على أثر النقص العام فإن ام فإن المنطقة الشمالية المصروح لها بزراعته قد ضيقت حدودها باستبعاد بعض المراكز الكزرا كز لتقليل من إنتاجه، وكان من أثر ذلك أن اتسعت المنطقة الجنوبية من الوجه البحرى التي يزرع فيها القطن جيزة ٣٠ فزادت مساحته بنسبة ٣٤٪

توفير التقاوى اللازمة لزراعة القطن :

عملا على توفير التقاوى اللازمة لزراعة القطن شكلت الوزارة لجنة تضم مندوبين من أقسام إكثار البزور ، وفحص البزور ، وتربية النباتات ، والإحصاء ، والتفتيش الزراعي ، والشئون القانونية لدراسة نظام إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى والعمل على توفير التقاوى اللازمة من كل صنف .

وقد راجعت اللجنة القرار الوزاري المعتاد صدوره سنويا لتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى وتداولها والاتجار فيها ، وأدخلت عليه ما رأته من تعديلات أهمها الارتفاع برتب الأقطان التي تستخرج منها تقاوى الأشموني ، وفيما يلي أهم مواد هذا القرار بعد التعديل

المادة ١ - على من يرغب في زراعة القطن سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ الزراعية أن يقدم طلباً على الاستمارة الخاصة بذلك إلى الجهة التي يريد أن يحصل منها على التقاوى مبيناً به مجموع حيازته والمساحة التي يرغب في زراعتها قطناً وصنف التقاوى ومقدارها بواقع ست كيلات على الأكثر للفدان الواحد .

المادة ٥ - لا يجوز أن تحملج أقطان السكرنك من رتبة «فولى جود» فما فوق ولا من الأصناف الأشموني والراجوراه وجيزة ٣٠ من رتبة «جود» فما فوق إلا لاستخراج التقاوى منها (وقد عدلت هذه المادة صرحت متعددة خلال الموسم تبعاً لما استلزمته الظروف) ويحظر استخراج تقاوى من صنف المنوفى العادى ، كما يقصر استخراج التقاوى على صنف المنوفى المحسن « الإكثار » .

ونستثنى من القيود السابقة لجميع الأصناف تقاوى الإكثار ونتاج مزارع الوزارة .
المادة ٦ - يقوم بفحص الأقطان المعدة لاستخراج التقاوى منها ، تنفيذاً لأحكام المادة السابقة ، موظفو وزارة الزراعة المعينون لهذا الغرض بالحال بالاشتراك مع مندوبى الخلط .

المادة ٩ - لا يجوز في غير المنطقة الشمالية أن تباع أو تعرض للبيع بذرة تقاوى من أصناف السكرنك والأمون وجيزة ٤٥

وقد صدر هذا القرار بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وبلغت كميات الأقطان التي حُلجت حتى تاريخ التاريخ المذكور أكثر من ثلاثة ملايين قنطار أي نحو ٣٥,٥ ٪ من جملة المحصول لمحصل، بينما كانت مقادير التقاوي المعتمدة حتى يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ « وهو التاريخ المقابل ليوم ١٢ نوفمبر في الخليج » ٢٤٧.٠٠٠ إردب فقط. لذلك قررت لجنة تقاوي، لجنة توفير التقاوي عقد جلسات دورية حتى تتبّع حالة إنتاج التقاوي، واستعراض الراض البيان الأسبوعي الذي يصدره قسم فحص البزور عن كميات البزرة المقدمة للفحص ومقدّم ومقدار المقبول منها، وذلك للعمل على توفير التقاوي.

وقد لا - قد لاحظت اللجنة في جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أن نسبة الرفض من البزرة المقدّرة المقدمة للفحص تزيد زيادة واضحة عما كانت عليه في الموسم السابق فاستدعى ذلك من ذلك الاحتياط لتوفير المقادير الكافية من التقاوي، وإزاء ذلك قررت اللجنة أن تعدّل الرتب التي تحلج للتقاوي بالنسبة للأشموني وجعلها من رتبة « فولى جود فير » فما ر « فما فوق وصدر بذلك قرار وزاري يهدف إلى ضمان إنتاج الكمية اللازمة من هذا الصنف، وأصدرت الوزارة التعليمات المشددة لموظفيها بالتفتيش المعيّنين بالحلج بالحلج لتنفيذ أحكام القرار بكل دقة حتى لا تحلج كميات من الأقطان التي أوجبها القرار الوزاري حلجها لاستخراج تقاوي منها إلا لهذا الغرض، ثم أصدرت الوزارة قراراً وقراراً وزارياً بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٥٣ يقضى بحظر حلج الأقطان إلا لاستخراج خراج تقاوي منها حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٣

ولما تبين لا تبين للجنة توفير تقاوي السكرنك وافقت بجملة ٢١ فبراير سنة ١٩٥٣ على وقف العمل بالعمل بأحكام القرار الوزاري بالنسبة لهذا الصنف ثم وافقت بجملة ٢٦ فبراير ١٩٥٣، ١٩٥٣ على وقفه أيضاً بالنسبة للأشموني والزاجوراه مع استمراره نافذاً بالنسبة للجزيرة، الجزيرة ٣٠ حتى التاريخ المحدد بالقرار وهو آخر فبراير.

والإحصائية النهائية التالية تبين مقادير بزرة القطن التي قدمت للفحص للتقاوي والكميات التي التي اعتمدت من كل صنف طول الموسم.

الصفحة	المصدر	جملة ماتم فحصه	المقبول من جهة الصنف	نسبة المقبول نهائيا		المقبول نهائيا
				موسم ٥٣/٥٢	موسم ٥٢/٥١	
		إردب	إردب	إردب	إردب	
كرك	أهالى	٤٨٦٩٨٣	٣٥١٥٠٠	٣٤٤٧٨٤	٩٣,٠٠	٧٠,٣٨١
	إكثار	٥٠٢٧٠	٤٢١٨٩	٤٠٣٨٤	٨٨,٨٩	٨٠,٣٢٤
	الجملة	٥٣٧٢٥٣	٣٩٣٦٨٩	٣٨٥١٦٨	٩٢,٦١	٧١,٧٠
منوفى	أهالى	٦١٨٨	٦٨٤	٥٩٤	٩,٦٠	٢٤,٣٥١
	إكثار	٢٠٧٤٧	١٦٢٠٢	١٦٠٧٢	٧٧,٤٧	٦٥,٣٥٢
	الجملة	٢٦٩٣٥	١٦٨٨٦	١٦٦٦٦	٦١,٨٨	٣٥,٣٥
جيزة ٢٠	أهالى	٢٨٨١٠٩	٢٥٢٠٠٢	٢٤٩٩٧٥	٨٦,٧٧	٩٥,٣٥٧
	إكثار	٢٠٣٩٨	١٩٨٠٩	١٩٦١٥	٩٦,١٧	٩٥,٣٥٢
	الجملة	٣٠٨٥٠٧	٢٧١٨١١	٢٦٩٥٩٠	٨٧,٣٩	٩٥,٣٥٧
دندرة	أهالى	٤٩٥١	٦٢٥	٦٢٥	١٢,٦٢	—
	إكثار	١٠١٩٩	١١٠٩	١١٠٩	١٠,٨٨	٩٩,٣٣
	الجملة	١٥١٥٠	١٧٣٤	١٧٣٤	١١,٤٥	٩٩,٣٣
زاجوراه	أهالى	٢٤٢٧٥	٢٢٠٧٥	٢١٤٧٠	٨٨,٤٥	٩٣,٩٤
	إكثار	٧٣٤١٤٣	٢٧٨٣٨٠	٢٧٧٢٤٠	٣٧,٧٧	٧٥,٦٩
	الجملة	٧٦٠٩٦	٧٥٦٣٦	٧٥٤٨٦	٩٩,٢٠	٩٨,٧٧
جيزة ٤٥	أهالى	٥٠	٥٠	—	—	٠٠,٠٠
	إكثار	٣٣٢	١٥٧	١٤٤	٤٣,٣٧	٩٧,٦٢
	الجملة	٣٨٢	٢٠٧	١٤٤	٣٧,٧٠	٩٧,٦٢
أمون	إكثار	٣١	٣١	٣١	١٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
	إكثار	٣٦٦	٣٦٦	٣٦٦	١٠٠,٠٠	٤٣,٣٢
	إكثار	١٢١	١٢١	١٢١	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
المجموع الساى	أهالى	١٥٤٤٦٩٩	٩٠٥٣١٦	٨٩٤٦٨٨	٥٧,٩٢	٨٤,٢٢
	إكثار	١٧٨٥٦٠	١٥٥٦٢٠	١٥٣٣٢٨	٨٥,٨٧	٩٢,٣٨
	الجملة	١٧٢٣٢٥٩	١٠٦٠٩٣٦	١٠٤٨٠١٦	٦٠,٨٢	٨٥,٠٤

أسباب عدم وفرة التقاوى في أول الموسم والإجراءات التي اتخذت
لتلافي هذه الأسباب :

إن عوامل عديدة تجمعت ، وكانت ذات أثر في عدم وفرة تقاوى القطن ، فدعا
ذلك لك الوزارة إلى تعديل قرار الرتب مرات متعددة خلال الموسم ، فدرست لجنة توفير
التقاوى هذه العوامل وأسبابها ، واقترحت لها ما رأته من علاج سريع لتحسين
الموقف وتوفير التقاوى اللازمة ، ومن أهم هذه العوامل :

أولاً — ضريبة الحكومة على تقاوى القطن :

لوحظ أن نسبة المرفوض من البزرة المقدمة للفحص تزيد زيادة واضحة
عما كانت عليه في الموسم السابق ، ورأت لجنة توفير التقاوى أن من الأسباب التي
أدت إلى ذلك الضريبة التي تفرضها الحكومة على التقاوى ومقدارها ٢٠٨ قروش
عن بن كل إردب ، فحذا هذا ببعض التجار إلى بيع البزرة التجارية على أنها للتقاوى
جر جريباً وراء الربح غير المشروع ، وخوفاً من دفع الضريبة على ما لا يستطيعون تصريفه
من من التقاوى في موسم الزراعة .

وقد اقترحت اللجنة أن يكون من حق تاجر بزرة القطن المعتمدة للتقاوى
أن أن يسترد قيمة الضريبة عن الكميات التي تتخلف بدون بيع لغاية أول مايو من كل
سنة سنة ، على أن يبيعها في هذه الحالة كبزرة تجارية قبل بداية الموسم التالي .

واستجابت الحكومة إلى أبعدها مما اقترحت اللجنة ، فوافق مجلس الوزراء بتاريخ
٢٣ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ على خفض سعر بزرة القطن التقاوى لموسم ١٩٥٢/١٩٥٣
وتحديد بعه بسعر التكلفة دون أية زيادة عليها « ومعنى هذا التنازل عن الضريبة »
على أن تراجع التكاليف بين وزارتي الزراعة والمالية والاقتصاد .

وفيا يلي بيان السعر كما تقدمت به وزارة الزراعة وأقرته لجنة التموين الوزارية
العليا بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ :

٢٠٠ ١ ملجم جنيه
سعر شراء الإردب تسليم المحالج ، وتفصيلاته كالآتى :

	ملجم	جنيه
٧١٠ —	ثمن الإردب التجارى .	
٨٠ —	متوسط علاوة الإكثار .	
٣٦٧ —	ثمن زكيفة مجوز من نسيج ٥ لبرة .	
٣٥ —	ثمن بطاقة ورسوم ختم .	
١٩٢ ١	تجبر إلى جنيه واحد و ٢٠٠ ملجم .	

٣٣٠ ١ ملجم جنيه
سعر بيع الإردب تسليم المحالج ، وتفصيلاته كالآتى :

	ملجم	جنيه
١٩٢ ١	ثمن الشراء .	
١٠٠ —	عمولة القيام بالتوزيع .	
٣٥ —	خصم التعاون .	
٣٢٧ ١	تجبر إلى جنيه واحد و ٣٣٠ ملجم .	

يضاف إلى هذه الأسعار ١٠٠ ملجم فى حالة تسليم التقاوى فى محطات الوصول .
تم اقترحت وزارة الزراعة زيادة سعر بيع الإردب بمقدار ٥٠ ملجم نظير ما يتكبده
أصحاب المحالج من مصاريف خاصة بتدبير الزكايب واستهلاكها ، وإعادة تفرغ
ورصر و تسنيف البزرة المرفوضة .

ثانياً — إحصاء التجار عن حلاج الأقطان لاستخراج بزرة التقاوى :

لاحظت اللجنة من دراسات أعضائها أن تجار القطن وأصحاب المحالج يجمعون
عن ملج الأقطان لاستخراج تقاوى ، ويتهبون بمختلف الوسائل ، فقررت استدعاء
مندوبين من غرفة صناعة حلاج القطن . واجتمعت اللجنة بهم فى جلسة بتاريخ

١٢ يناير سنة ١٩٥٣ ، وقد أبدى المندوبون أن سبب الإحجام راجع إلى الخسائر التي تحيق بهيئتهم من جراء استخراج التقاوى ومردّها إلى :

١ — ١ — عدم كفاية الأرباح بالنسبة للأسعار المحددة .

٢ — ٢ — عدم توفر الزكايب اللازمة للتمبئة .

٣ — ٣ — تكديس البزرة التجارية في المحالج لتباطؤ المعاصر في التسلم ، وهذا يسبب تعطيل رءوس أموالهم ، فضلاً عن شغلهم للأمكنة اللازمة للتقاوى .

٤ — ٤ — زيادة نسبة المرفوض في الفحص هذا العام .

٥ — ٥ — خشيئتهم من زيادة مقادير البزرة التقاوى التي تتخلف دون تصريف إذا

استمر العمل بالقرار الخاص بإلزام حلاج الأقطان من الرتب المعينة في القرار لاستخراج التقاوى لما ينعجم عنه من توافر الناتج بأكثر من المطلوب .

وقد رأو قد رأت اللجنة ، عملاً على تغطية الخسائر التي أشار إليها مندوبو غرفة حلاج القطن ، أن ، أن تقترح رفع سعر الإردب من بزرة القطن التقاوى بمقدار خمسة قروش نظير ما يتكبد ما يتكبد أصحاب المحالج من مصاريف خاصة بتدبير الزكايب واستهلاكها ، وإعادة التفريغ والتفريغ وحصص وتسليم البزرة المرفوضة . وعلى هذا يصبح سعر بيع الإردب من التقاوى قواوى جنيتها ٣٨٠ ملياً تسليم المحالج معبأة في زكايب ٥ لبرة ، يضاف إليه ١٠٠ مليم فمليم في حالة تسليم التقاوى في محطات الوصول ، هذا مع خفض سعر بيع الإردب إلى ، إلى جنية و ١٠٠ مليم في حالة التعمبئة في زكايب سعة $\frac{3}{4}$ لبرة تسليم المحالج ، يضاف ، يضاف إليه ١٠٠ مليم في حالة تسليم البزرة في محطات الوصول .

وقد قام ، قد قامت وزارة التموين باتخاذ قرارات للتوفيق بين أصحاب المحالج والمعاصر بشأن تصريف نصريف البزرة التجارية المكسدة بالمحالج .

ثالثاً — الثا — زيادة نسبة الرفض في البزرة المقدمة للفحص :

تبينت البينت الوزارة في هذا الموسم ظاهرة بارزة وهي زيادة نسبة الرفض في البزرة المقدمة

للفحص للتقاوى ، مع أن النظام المتبع فى الفحص لم يتغير عما كان عليه فى العام
الماى ، وكانت هذه الظاهرة أبرز وضوحاً فى صنف الأشمونى .

والنظام المتبع عند الفحص هو أخذ العينات بمقدار ٣٠٠ جرام عن كل عينة
أى نحو ٣,٢٠٠ حبة من الأشمونى أو نحو ٣٠٠٠ حبة من الكرنك ، ويعتبر اللوط
مرفوضاً إذا زادت نسبة البزرة الغربية والهندية والملبسة عن النسبة المسموح بها
فى القرار الوزارى .

وفىما يلى القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٢٣-٩-١٩٥٢ بتعيين نسبة البزور
الغربية والهندية والملبسة فى بزرة القطن التقاوى فى موسم ١٩٥٢ / ١٩٥٣ الزراعى :
مادة ١ — لا تعتبر بزرة القطن صالحة للتقاوى فى موسم ١٩٥٢ / ١٩٥٣
فى الأحوال التالية :

أولاً — إذا قلت درجة النقاوة عن ٩٩ ٪ على ألا تزيد نسبة البزور الملبسة
ضمن البزور الغربية على ٢,٠ ٪ « ٢ فى الألف » والهندى عن ١٦,٠ ٪ « ١٦
فى الألف » وتحسب البزور الغربية والهندية والملبسة فى حدود النسب المسموح بها
وقدرها ١ ٪ « واحد فى المائة » وذلك فى بزور تقاوى القطن الأشمونى والزاجوراه .
ثانياً — إذا قلت درجة النقاوة عن ٩٩ ٪ على ألا تزيد نسبة البزور الملبسة
ضمن البزور الغربية عن حدود النسب المسموح بها وقدرها ١ ٪ (١ فى المائة)
أو إذا وجدت فيها بزور هندية أياً كانت نسبتها ، وذلك فى بزرة تقاوى القطن
نوفى وجيزة ٣٠ .

ثالثاً — إذا قلت درجة النقاوة عن ٩٩,٥ ٪ على أن تحسب البزرة الملبسة
ضمن البزور الغربية فى حدود النسب المسموح بها ، وهى ٥,٠ ٪ « نصف فى المائة »
أو إذا وجدت فيها بزور هندية أياً كانت نسبتها ، وذلك فى بزرة تقاوى القطن
الكرنك والأشمونى .

رابعاً رابعاً — إذا قلت درجة نقاوة عن ٩٩٫٥ ٪ على ألا تزيد نسبة البزور الملبسة ضمن البزور، البزور الغربية عن حدود النسب المسموح بها وقدرها ٠٫٥ ٪ (نصف في المائة) أو إذا وجدنا وجدت فيها بزور هندية أيا كانت نسبتها وذلك في بزرة تقاوى القطن دندرة .

خامساً خامساً — إذا قلت درجة نقاوة عن ٩٩٫٥ ٪ على أن تحسب البزور الملبسة ضمن البزور، البزور الغربية في حدود النسب المسموح بها وهي ٠٫٥ ٪ (نصف في المائة) أو إذا كانا كانت بها بزور هندية أيا كانت نسبتها وذلك في بزرة تقاوى القطن الجيزة ٤٥

سادساً سادساً — إذا قلت درجة نقاوة عن ٩٩٫٥ ٪ على أن تحسب البزرة الملبسة ضمن البزور، البزور الغربية في حدود النسب المسموح بها وهي ٠٫٥ ٪ (نصف في المائة) أو إذا كانا كانت بها بزور هندية أيا كانت نسبتها، وذلك في بزرة تقاوى القطن جيزة ٤٧ والأصناف أصناف الجديدة أو التي لم تذكر ضمن الأصناف المنصوص عليها في هذا القرار .

وفياً وفيما يختص بالأصناف المذكورة في البندين خامساً وسادساً ترفق بعينات البزور المرسله للفحص لفة للفحص عينة من القطن الزهر من النوع المستخرجة منه البزور لا يقل وزنها عن خمسة خمسة أرطال في كل رسالة مقدمة للفحص .

وتعزى وتعزى الأسباب التي أدت إلى زيادة نسبة الرفض في هذا العام إلى العوامل الآتية :

(١) (١) فرض الضريبة الحكومية بمقدار ٢٠٨ قروش عن كل إردب يعدل لتقاوى، وهذا ما دعا بعض التجار إلى التهرب من دفعها وبيع البزرة التجاري على أنها تقاوى في في السوق السوداء جريباً وراء الريح، ويترتب على هذا انتشار البزرة الهندية والغربية فورية في العام التالي .

(٢) (٢) عدم تطبيق قانوني تحديد مساحة القطن وأصنافه بالدقة الواجبة فزادت المساحة الواجبة التي تزرع قطناً عن الحد الذي ينص عليه القانون ، وأقبل الزراع على شراء شراء البزرة التجارية .

(٣) (٣) ارتفاع درجة الحرارة عام ١٩٥٠ أثناء موسم إزهار القطن فتأثر إزهار

الأشمون ولم يتأثر إزهار نباتات الهندي ، فزادت نسبة البزور الهندية ، فاضطرت
الوزار في العام التالي إلى رفع النسبة المسموح بها في الهندي من تقاوى الأشموني
من ٠,٠٦ ٪ إلى ٠,١٩ في المائة حتى يمكن توفير التقاوى اللازمة للزراعة خصوصاً
أن زراعة القطن في سنة ١٩٥١ كانت غير مقيّدة وكان الشعور برغبة الزراع في التوسع
في زراعة القطن بادياً ، وتبعاً لذلك اضطرت الوزارة في السنتين التاليتين إلى الوقوف
عند النسبة ٠,١٦ ٪ ولم تستطع الارتفاع إلى نسبة ٠,٠٦ ٪ التي كانت قائمة في الماضي .
قد درست لجنة توفير التقاوى هذه العوامل ورأت أن خير علاج للحالة
هو نقاوة النباتات الهندية من الحقول وتقديم التوصية الآتية للوزارة :

رغبة في العمل على نقاوة الغريبة في حقول القطن أثناء موسم النمو منعاً لخلطه
بالأصناف الهندية ومحافظة على نقاوته ورتبته العالية ، ونظراً إلى أن نقاوة النباتات
الهندية في حقول الزراع لا ترضخ لقانون خصوصاً أن نباتاته قوية وبزورته أثقل
وزناً الا يرغب الزراع في اقتبلاعه - تقترح اللجنة تعديل بعض مواد القانون رقم ١٢٣
لسنة ١٩٤٩ الخاص بتعميم التقاوى المنتقاة حتى يتم تنظيف حقول القطن
من النباتات الخالفة .

العلاقة بين خفض الرتب التي تؤخذ منها التقاوى وزيادة نسبة
المرفوض من التقاوى في العام التالي :

اضطرت الوزارة إلى خفض الرتب التي تؤخذ منها التقاوى في سبيل توفيرها
للزارع ، وترتب على ذلك اتجاه الرأي إلى أن هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة المرفوض
في العام التالي ، وتقدم رئيس فرع تهجين القطن بمذكرة قرر فيها أنه لا علاقة مطلقاً
بين لرتبة والنقاوة ، فارتبة صفة مكتسبة تؤثر فيها ظروف البيئة والعوامل المحيطة ،
أما النقاوة فإنها صفة موروثية ، فإذا كانت سلالة نقية قد أهمل جمع قطنها حتى انخفضت
رتبته ، جداً فإن هذا لا يحول دون نقاوة بزورها ، وأنها تنتج سلالة نقية في العام التالي

والعكس صحيح ، ، وإذا روعيت العناية التامة في جمع قطن حتى صارت رتبته مرتفعة جداً فإن هذا لا ، هذا لا يغير من نقاوة بزرته إن كانت غير نقية .

والقصد الذي يهدف إليه من علو رتبة الأقطان المحلوجة للتقاوى هو الحصول على تقاوى ثقيل فيها تقل فيها نسبة البزرة المصابة « الحمراء » ، ومع هذا فإنه إذا أخذت التقاوى من قطن رتبته وارتبته واطية أو كانت نسبة الحمراء فيه عالية فإن هذا لا يعنى مطلقاً ازدياد نسبة الحمراء في الرأى فى العام التالى ، أى أن نسبة الحمراء تتوقف على الظروف الموسمية والبيئة المحيطة بالقطن ولا تمنطن ولا أثر ورائى لها ، ولهذا لا يخشى مطلقاً من الالتجاء عند الضرورة إلى أخذ التقاوى من الرتب الواطئة مادام الفحص يدل على نقاوة البزرة ، ويقرر رئيس فرع تهجين التقاوى فى مذكرته أن الاتجاه إلى إصدار قرار وزارى بحلج جميع الأقطان للتقاوى ، للتقاوى إجراء فى سليمة .

الإرشاد رشاد :

استمرت الومرت الوزارة فى موسم زراعة القطن فيما بدأته هذا العام من توجيه الحملات الإرشادية لإسداء النصح للزراع وإرشادهم فى جميع شئونهم الزراعية بالمواسم المختلفة ، فعقد اجتماع عام فى ٢٤ مارس سنة ١٩٥٣ حضره موظفو الأقسام الفنية المكلفون بالنواحي الإرشادية ، بغية التعرف على مدى ما يفيدته جمهور الزراع من قيام الحملات الإرشادية والفوائد والفوائد التى تجنيها البلاد مستقبلاً من ارتياد المختصين للحقول ، واتصالم المباشرة بالزراع فى زراع فى المواسم المختلفة ، فانصح لهم أن هذه اللجان الإرشادية إذ تسدى النصح وتحل المشائل والمشاكل الزراعية بطريقة سهلة ميسرة لإفهام أهل الريف ، تؤدى فى الوقت ذاته رسالته رسالة وزارة الزراعة الأساسية فى رفع مستوى الإنتاج عن طريق إقناع الزراع باتباع أحدث الأساليب وتطبيق نتائج البحوث على الفلاحة المصرية .

وقررت الوزرت تشكيل لجنة من أقسام الكيمياء والتجارب الزراعية والتفتيش الزراعى لوضع التلوضع التعليمات التفصيلية الخاصة بالتسميد والرى ، وأنواع الخدمة من مبدأ تجهيز الأرض لزراعى لزراعة القطن إلى وقت جنى المحصول .

وتقرر أن تتكون الحملات الإرشادية في موسم القطن من مندوبين من أقسام
الزراعة ، والمزارع ، والتجار ، والكيميائيين ، وأمراض النباتات ، وأن
تبدأ الحملات الإرشادية في شهر أبريل ، وأن تعقد اجتماعات في التفتيش الزراعية
في ضرها موظفو الزراعة في الأقاليم تلتقى اليهم أحدث البيانات والإرشادات الزراعية
ولي هؤلاء أن ينقلوها بدورهم إلى المزارع ، وكلفت اللجان بعد انتهاء مرورها الأول
في المناطق المحددة لها أن تعود لترى مدى انعكاس هذه الإرشادات بين المزارع ،
وذلك بالاتصال المباشر بهم .

وقد قامت حملتان إرشاديتان في موسم القطن هذا العام :

الحملة الأولى : كانت خاصة بتعريف المزارع عن أفضل الوسائل التي تتمتع
في التسميد والكميات المناسبة التي تضاف بحسب نوع التربة والظروف المحيطة
بكل منطقة .

وقد زود مندوبو هذه الحملات الإرشادية بمذكرات أعدتها الأقسام الفنية ،
أعد قسم التجارب إرشادات في زراعة القطن ، ووضع قسم الكيمياء مذكرة
إرشادية عن تسميد القطن ، ونشرة عن تحويل المخلفات النباتية من الحقل أو الحديقة
إلى سماد بلدى صناعى .

الحملة الثانية : واختصت الحملة الثانية بإرشاد المزارع إلى أهمية مقاومة آفات
القطن وإقناعهم بضرورة القيام بمقاومة هذه الآفة ، وذلك لكي يقوموا بها عن طريق
الرغبة والاختيار لا عن طريق الشدة والإجبار ، وكلفت هذه الحملة الإرشادية
أن تقوم بمأموريتها قبل البدء في حملات المقاومة حتى يكون المزارع على أهبة
الاستعداد لتنفيذ وسائل مكافحة على أثر ظهور الإصابة مباشرة .

زراعة القطن وأثر الجو عليها :

كان الجو خلال شهر فبراير ملائماً لتحضير الأرض وتجهيزها للزراعة ، فشجع
ذلك المزارع على التبريد بها هذا العام ، ثم صادف المحصول برودة في الجو غير عادية

وهبوب ررب رياح ، وسقوط أمطار في بعض فترات شهر مارس ، فكان لذلك أثر سيء على الإنبا الإنبات في كثير من الحالات .

ولم يتمكّن فرع الفسيولوجيا بقسم النباتات هذا العام من إصدار التنبؤ المعتاد إصداره ساره سنوياً عن حرارة الجو قبل موسم زراعة القطن لسببين :

الأو الأول - أن السنين التي يمكن اتخاذها كدليل في هذا العام لعمل التنبؤ قليلة .

والثا والثاني - أن أحدث سنة تمخّذ كدليل وهي سنة ١٩٣٨ مضى عليها ١٥ سنة وهي مدة كافية لإحداث تغييرات كبيرة في سير الموجات وطبيعتها .

التر الترقيع :

كان للظروف الجوية غير العادية أثر سيء على الإنبات في كثير من الجهات ، كما شوهدت وهدت الدودة القارضة في مساحات كثيرة متفرقة ، وشوهت كذلك حشرة الترس ، س ، فأدى ذلك إلى زيادة نسبة الترقيع وإعادة الزراعة في كثير من الجهات .

ولما كان القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ يقضى بصرف التقاوى للزنى للزراع بواقع ست كيلات للقدان ، وإزاء الظروف التي استوجبت الترقيع في مجال وال واسع . أصدرت الوزارة قراراً في ١٧ مارس ١٩٥٣ بتعديل المادة الأولى من قرار ٣ رار ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ ، وبموجب هذا التعديل تصرف التقاوى بواقع ٨ كيلات للقدان ، ن ، ويسمح لمن حصل على ست كيلات للقدان بأن يحصل باستمارة جديدة على كيلتين كيلتين إضافيتين للقدان ، كما أجاز القرار صرف كمية إضافية أخرى للترقيع ، علاوة على على الثمانية السكيلات ، وذلك بعد معاينة الأرض المطلوب صرف الكمية الإضافية لها فية لها ، وأصدرت الوزارة في نفس الوقت تعليمات إلى التفاتيش الزراعية لتيسر على الزراع لزراع الحصول على التقاوى اللازمة لهم بموجب هذا القرار .

وكان وكان من حسن التوفيق أن اتخذت الوزارة من أول الموسم الإجراءات التي مكنتها من ا من توفير التقاوى اللازمة للزراعة والترقيع .

أطوار النمو :

بدىء بزراعة المحصول خلال شهر فبراير حيث تمت زراعة بعض المساحات المبكرة في جنوب الدلتا والوجه القبلى ، وفي شهر مارس تمت الزراعة في هذه المناطق عدا بعض مساحات متأخرة في مديرية بنى سويف ، أما في شمال الدلتا فقد جرت بهنئة عامة اعتبرت متأخرة عن العام الماضى بنحو عشرة أيام .

وكان لبرودة الجو غير العادية خلال شهر مارس وسقوط الأمطار في الوجه البحرى وهبوب رياح في بعض الفترات أثر سئ على الإنبات في كثير من الجهات أذا ، إلى زيادة نسبة الترقيع وإعادة الزراعة في كثير من الحالات .
وفي شهر أبريل نشط النمو وكانت نسبة الإنبات في الزراعات المتأخرة والتي أءدت زراعتها أو ترقيعها مرضية لملاءمة الجو لها .

وكان استمرار ملاءمة الجو للمحصول خلال شهر مايو مما ساعد على تنشيط النمو الخضرى ، وأخذت الزراعات المبكرة في الوجه القبلى وفي جهات قليلة بالوجه البحرى في إخراج البراعم الزهرية ، وشوهدت بشائر الإزهار وتكونت اللوزيات في الزراعات المبكرة جداً بمديرية أسىوط .

واستمر اعتدال الجو وملاءمته للمحصول خلال شهر يونيه والنصف الأول من يوليه فأدى ذلك إلى زيادة النمو الخضرى والتفرع وتكوين الوسواس والأزهار وهو اللوزيات وزيادة عددها عن العام الماضى ، وكانت حالة المحصول تفوق ما كانت عليه في مثل هذا الوقت من العام الماضى .

وفي النصف الثانى من شهر يوليه والنصف الأول من أغسطس اشتدت درجة الحرارة خصوصاً في جنوب الدلتا والوجه القبلى ، كما زادت نسبة الرطوبة عن المعتاد و تسبب عن ذلك ضمور عدد كبير من اللوزيات وتفتح البعض تفتحاً غير طبيعى وزيادة انتشار ديدان اللوز وجفاف بعض اللوزيات الحديثة التكوين .

ثم ثم انخفضت درجة الحرارة عن المعتاد في النصف الأول من شهر سبتمبر ،
فبسبب سبب عن انخفاضها تأخير النضج ، وزيادة الإصابة بدودة اللوز ، وما لبثت
أن اعتدلت اعتدلت حالة الجو ومال إلى الدفء في الأيام الأولى من أكتوبر ، فساعد اعتدالها
على تفتح اللوزات السليمة المتأخرة .

وقد وقد بدأ بالجنى خلال شهر أغسطس بأغلب المديرات ، ونشط بوجه خاص
في الوجه الوجه القبلي ، وتقدم الجنى خلال شهر سبتمبر بجميع الجهات حيث تم في الزراعات
المبكرة مبكرة وبعض العامة واعتبر الجنى متأخراً عن العام الماضي نحو عشرة أيام .
هذا هذا ، وقد تأثرت بعض المساحات بالقيضان فسبب لها أضراراً متفاوتة .

الآ الآفات :

الدودة القارضة : شوهدت في مساحات كثيرة متفرقة ، وأجرى علاجها بالطعم
السام والرام والرى بالماء والغاز .

حشرة التريس : ظهرت في بعض مساحات ، وكانت الإصابة خفيفة في أغلب
الحالات ، وقويت في حينها بتغذية النباتات بالعزق والتسميد والرى .
الحف الحفار : ظهرت إصابات في مساحات محدودة بمديرتي الغربية والمنوفية ،
ولم تحدث تحدث ضرراً يذكر .

المر المن : أصيبت مساحات محدودة متفرقة ، وتم علاجها بالرش بسلفات
النيكوتين بوتين .

حشرة النطايط : انتشرت في حقول القطن خلال شهر يونيه ، ووصلت نسبة
كبيرة منها إلى طور الحشرة الكاملة ، وبلغت حداً يعتبر خطراً على المحصول بمديريات
الغربية ، الغربية ، والدقهلية ، والشرقية ، وبادرت الوزارة بالمقاومة في الجهات الموبوءة
بواسطة الطة الطعم السام . أما في شهرى يوليه وأغسطس ، فقد أصيبت مساحات قليلة
بالوجه البه البحرى وتمت مقاومتها .

دودة القطن : بدأ ظهور اطع دودة القطن في مديرية الفيوم بتاريخ ١٩ مايو ، ثم أخذت في الظهور ببعض جهات مديريات الوجه البحري ، ومديرية القليوبية والجيزة في الوجه القبلي ، وفي شهر يونيه انتشرت بحالة متوسطة في جميع الجهات ، ثم أخذت تزداد في آخر الشهر المذكور . وشوهد نقص في مساحات محدودة ببعض الجهات عولج بالتمفير بالكيمياويات ، وفي النصف الأول من شهر يوليه ، ظهرت للطع بكثرة ، ثم قلت بعد ذلك حتى تلاشت في وسط الدلتا وجنوبها وفي أكثر مديريات الوجه القبلي . وكانت اللطع في هذا العام أكثر عدداً مما كانت عليه في العام الماضي ، فقد بلغت أقصى إصابة ١٥ ألف لطعة في القدان بمديرية البحيرة يوم ٦ يوليه سنة ١٩٥٣ ، بينما كانت أقصى إصابة في العام الماضي ٥٦٩٥ لطعة في القدان ببعض المساحات بمديرية الشرقية يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٥٢ ، ولكن بالمجهود الكبير الذي بذل في مكافحتها هذا العام ، سواء بالفقاوة باليد أو بالعلاج بالكيمياويات أمكن التغلب عليها ومنع ضررها . وفي شهر أغسطس اقتصر ظهور اللطع على بعض الحقول المتأخرة في الزراعة بشمال الدلتا وتمت مقاومتها ، ويمكن اعتبار أن محصول القطن قد سلم في هذا العام من ضرر هذه الآفة مع اشتدادها .

ديدان اللوز : كانت الإصابة بديدان اللوز في هذا العام بالوجه القبلي أعلى بوضوح عما كانت عليه في العام الماضي ، وكان متوسط عدد اللوز في الشجرة الواحدة متماثلاً في العامين .

أما في الوجه البحري فكانت الإصابة بشمال الدلتا أعلى من مثيلتها في العام الماضي ، بينما كانت بجنوب الدلتا متماثلة في العامين . وكان متوسط عدد لوز الشجرة الواحدة في هذا العام يفرق عددها في العام الماضي بشكل واضح ، ويرجح أن تعوض الزيادة المترتبة في المحصول على زيادة عدد اللوز أضرار ديدان اللوز ، بل تفوق عليها .

مقاومة دودة ورق القطن في الموسم الحالى :

بدأ موسم مقاومة دودة ورق القطن في هذا العام بروح جديدة تسير عهد النهضة احضة الحديثة، وقد وجه الموظفون المشرفون على هذه العملية أقصى جهودهم لسكى يسود التعرّد التعاون بينهم وبين الزراع .

وكان من الإجراءات التي اتبعت هذا العام لأول مرة تطبيق نظام اللامركزية فشكّلت كالت بكل مديرية هيئة رئيسية يشترك فيها ممثلو الوزارات المشتركة في أعمال المقاومة لتنسيق جميع جهود الإشراف على العمل ضمانا لمسيرة الأحوال المحلية في كل منطقة وسرعة البت في الأمور بما يكفل تذليل العقبات والصعاب ، وتفرعت من هذه الهيئات لجان فرعية في كل مركز لمراقبة سير أعمال المقاومة وتنفيذ التعليمات ، وقسمت البلاد إلى مناطق و-تق وخصص كل مهندس زراعة مساعد للإشراف على منطقة زمامها ٦٠٠٠ فدان أى « نحو » نحو ٢٠٠٠ فدان قطن « في الوجه البحرى أو ٨٠٠٠ فدان في الوجه القبلى ، ول ، وذلك لإحكام المراقبة .

ووجه ووجهت حملات إرشادية إلى الريف على نطاق واسع لتعريف الزراع بمختلف أطوار الآبار الآفة وطرق مقاومتها ، وكان من شأن ذلك أن اتسمت روح المقاومة في هذا العام بطابع بطابع تفهم الزراع تأدية عملهم بخير السبل المؤدية إلى القضاء على الآفة بمجرد ظهورها ، رها ، فانتظم العمل بتوحيد الجهود وقام كل مواطن بواجبه ، وقلت الحاجة في كل منكل منطقة إلى المساعدات الخارجية ، كما قل الطلب على أعمال التراحيل التي كان يلجأ إليها إليها المشرفون لإغاثة الموقف عند اشتداد الإصابة .

وقد كان عدد العمال الذين يتم ترحيلهم في بعض السنين يرتفع إلى ٧٠ ألفاً في حين أمين أن ما تم ترحيله هذا العام لم يتجاوز ثمانية آلاف فقط (رحلت جميعها من مديرية المنزلة المنوفية إلى مديرتى البحيرة والفؤادية) وغذيت المناطق الشمالية بمديرية الدقهلية من لية من مركز ميت غمر .

وقد صدرت التعليمات بضرورة العناية بعمال المقاومة ، واتخذت الإجراءات الكفيلة باختيارهم من الأصحاء ، وتوقيع الكشف الطبي عليهم إقبل ترحيلهم وبعد وصولهم إلى جهات العمل ، وتدير أما كن مبيتهم والمياه الصالحة لشربهم وموالة الإشراف عليهم من الناحية الصحية .

ومن الترتيبات التي بدى بها في هذا الموسم أن عولجت بالكيمويات معظم مساحات البرسيم الرباية التي ظهرت بها إصابات بالديدان ، وكان للقضاء على هذا الجليل من الآفة بهذه الطريقة أثره الملموس في تخفيف وطأة الإصابة على زراعات القطن رغم شدتها في هذا الموسم .

وقد ظهرت أولى الإصابات باللطع في المزارع القطنية هذا العام بمديرية الفيوم يوم ١٩ مايو سنة ١٩٥٣ متأخرة ثلاثة عشر يوماً عن العام الماضي ، حيث كان ظهورها في ٨ مايو سنة ١٩٥٢ بمديرية الدقهلية ، ثم تتابع ظهورها ببقية المديريات ، وقبل نهاية شهر مايو كانت قد عمت جميع مديريات الوجه البحري والجيزة والفيوم والمنيا وأسيوط ، من الوجه القبلي وانتشرت في باقي المديريات في النصف الأول من شهر يونيه ، وأخذت الإصابة في الشدة منذ الأسبوع الثاني من شهر يونيه حتى بلغت أقصى إصابة باللطع يوم ١٥ يونيه بمديرية الشرقية ٩٠٠٠ لطعة في الفدان ثم عاود اشتداد الإصابة في الأسبوع الأول من شهر يوليه حتى بلغت أقصى إصابة ١٥٠٠٠ لطعة في الفدان الواحد بمديرية البحيرة في يوم ٦ يوليه ، وبعد ذلك أخذت الإصابة في الهبوط حتى انعدمت قبيل نهاية شهر يوليه أي حوالي ٢٨ منه ، وذلك بكافة المديريات تقريباً عدا مديريات شمال الدلتا التي استمرت المقاومة فيها بعد هذا التاريخ . ثم أعيدت المقاومة ثانية بمديرتي الجيزة والمنوفية لظهور حيل ثالث في مساحات محدودة من زراعات متأخرة ، وقد خلت مديرية الفؤادية أخيراً في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

أما عن مساحات القطن في هذا العام فقد كان بداية ظهورها يوم ٢ يوليه ١٩٥٣ بمديرية الفيوم في حين كانت بداية ظهورها في العام الماضي يوم ١٣ يونيه ١٩٥٢ . ونظراً للعناية بالنقاوة باليد من بدء الموسم هذا العام والإجراءات التي اتخذت

فقد أمتمد أمكن التغلب على الإصابة بالقضاء عليها أولاً فأولاً . وفي الحالات القليلة التي اشتدت شتدت فيها الإصابة بالمساحات الواسعة وتعذر تدير العمال الكافين قامت التفتيش الزراعية لزراعية باستعمال طرق العلاج بالكيماويات ، فاتخذت التدابير من أول الموسم لتوفير لتوفير مادتى الكوتن دست والجير والكبريت الزرنيخى بمختلف التفتيش الزراعية وتزويد بزويدها بمهات التعفير اللازمة من عفاتر وموتورات .

و بلغت المساحات التي تم تعفيرها بالكيماويات فى هذا العام ٢٦١١٦ فداناً بمختلف مختلف جهات الجمهورية ، وكانت فى العام الماضى ١٤٥٨٢٨ فداناً :

و كانت أنواع المقاومة بالكيماويات فى هذا العام كالتى :

٣	٢٤٩٣٣	فداناً	عولجت بالكوتن دست من الوزارة والشركات
٧	٧٤٧	»	عولجت بال د . د . ت
٤	١٥٤	»	عولجت بالجير والكبريت الزرنيخى
٢	٢٨٢	»	عولجت بمواد أخرى
٦	٢٦١١٦	فداناً	المجموع

هـ هذا وقد صدرت التعليمات باتخاذ التدابير لوقاية العمال من استخدام الكيماويات واتخاذ الاحتياطات لوقاية المناحل من تأثيرها .

و: وبهذه الإجراءات أمكن التغلب على هذه الآفة فى الموسم الحالى ، حيث لم تتجاوز المساحات التي أصابها الضرر ٢٢٤٠ فداناً فى مختلف المديرىات ، وبهذا يعتبر محبب محصول القطن قد سلم فى هذا العام من ضرر هذه الآفة مع اشتدادها .

أ أثر دودة القطن فى محصول القطن عام ١٩٥٣ :

دو دودة القطن من الآفات المتوطنة التي تصيب القطن كل عام ، ولا يكاد يخلو منها نلو منها فدان واحد إلا فى أقصى الصعيد بسبب شدة الحرارة والجفاف هناك .

وهى تعتبر من أخطر آفات القطن المصرى ، لأنها تلحق به أضراراً فادحة ما لم تبذل الم تبذل جهود شديدة مكافحتها .

وهناك حقيقتان تستحقان التنويه في إصابة عام ١٩٥٣ :

الأولى — أن جملة اللطم بلغت نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في العام

السابق ١٩٥٢

الثانية — أن الخط البياني لسير الإصابة بالوجه البحري في عام ١٩٥٣ وصل إلى أقصاه فيما بين ١٥ و ٥ يونيه وبعد أن هبط كثيراً ارتفع مرة أخرى إلى نفس الشدة السابقة تقريباً ، وكان ذلك فيما بين ١ و ٥ يوليه ، وهذا الارتفاع الثاني يكون شديد الخطر عادة ، بل إنه هو الذي كان يؤدي في السنوات السالفة إلى إلحاق خسائر فادحة بالمحصول ، كما حدث في الأعوام ١٩٣٤ و ١٩٣٨ و ١٩٤٣ و ١٩٤٩ .

ولذلك كان من المتوقع أن تشتد الخسائر هذا العام أيضاً قياساً على الأعوام المشابهة ، ولكن قلة الأضرار الفعلية التي لم تصل إلى واحد في الألف من المحصول ناطقة بالدلالة بقيمة الجهد الذي بذل هذا العام لتغلب على هذه الآفة الخطيرة .

وقد قدرت الخسائر التي لحقت بمحصول القطن في الأعوام الخمسة الأخيرة فكانت

كالتالي :

قنطار	٥٠٠٠٠	١٩٥٢		قنطار	١,٥٠٠,٠٠٠	١٩٤٩
»	٢,٠٠٠	١٩٥٣		»	٥٠٠,٠٠٠	١٩٥٠
				»	٥٠٠,٠٠٠	١٩٥١

متابعة نمو المحصول :

شكّلت بالوزارة لجان لمتابعة نمو محصول القطن ودراسة ما يتعرض له من آفات ووسائل تؤثر على محصوله . وتألّفت اللجنة العامة من مديري عموم مصالح وقاية المزارع والاقتصاد الزراعي والثقافة الزراعية ، ومندوب من الجمعية الزراعية وتتبع لهذه اللجنة العامة لجنّتان فرعيتان إحداهما للوجه البحري ، والثانية للوجه القبلي ، وتألّف كل منهما من مندوبين من الأقسام الفنية المختصة ، كما تتبع كلا منهما لجان علمية وتختص كل مديرية بلجنة . وقد تم اختيار بعض الحقول في كل مديرية لمراقبتها ومتابعة نمو المحصول فيها ، وكلفت اللجان بالمرور على هذه الحقول مروراً

دورياً مزرعياً من بدء زراعة القطن إلى أن يتم جمع المحصول وتدوين مشاهداتها ، وكلف مهندسو الدسو الزراعة بالأقاليم الاتصال باللجان المحلية عند مشاهدتهم لأية ظاهرة جديدة على نبات ، نبات القطن في غير الحقول المختارة حتى تقسنى مراقبتها وتبويبها .

وقد وقد لوحظ في هذا العام اشتداد الإصابة بديدان اللوز ، كما لوحظ تعرض المحصول لظاهرة الاهرة الاحرار إبان فترة نموه ، فرأينا وجوب دراسة الموضوع دراسة شاملة وتشكيل لجنة يشترلة يشترك فيها الفنيون من وزارة الزراعة والجامعات والجمعية الزراعية .

وقد وقد عقد أول اجتماع لهذه اللجنة ضم مندوبين من الأقسام الفنية والهيئات المشار إليها فتدارسوا الموضوع وتقرر أن يعهد إلى بعض أعضاء اللجنة بإعداد مذكرات كرات عن هاتين الظاهرتين كل في دائرة بحثه ، وستطبع هذه المذكرات وتوزع على أعضاء أعضاء اللجنة لدراستها كي تكون محلاً للمناقشة .

تقديرات الإنتاج :

أذاعت أذاعت الوزارة تقديرها الأول لمحصول القطن في يوم الاثنين ٥ أكتوبر سنة ٥٣ ١٩٥٣ ، وأذاعت تقديرها الثاني في يوم الاثنين ٧ ديسمبر ١٩٥٣ والنتائج في التقدير التقدير الثاني لا تختلف كثيراً عنها في التقدير الأول إلا في بعض تحسن ناتج في اح في الجنية الثانية بالمنطقة الشمالية من الوجه البحري سببته ملائمة الجو في شهر أكتوبر حيث جاءت بعض الأيام في أوائله دافئة ساعدت على تفتح اللوزيات السليمة المليمة المتأخرة .

وسيد صدر التقدير النهائي للمحصول في يوم الاثنين الأول من شهر يونيو المقبل معتمداً على البيانات النهائية للأقطان المحلوجة طول الموسم . ومن المنتظر أن يجيء التقدير التقدير النهائي للمحصول أعلى مما قدر له بالتقدير الثاني ، وقد تبين هذا من إحصاءات الأقطان أقطان المحلوجة في الموسم الحالي حتى الآن .

وفيمابلى بيان متوسط محصول الفدان من كل صنف فى هذا العام بحسب ما جاء فى إحصاءات الأقطان المحلوجة ، مقارنة بما كان عليه فى السنوات الخمس الماضية ، وهذه المقارنة عن القطن الزهر بالقنطار :

متوسط محصول الفدان فى السنوات الخمس الماضية					متوسط محصول الفدان ١٩٥٣	صنف القطن
١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢		
قنطار	قنطار	قنطار	قنطار	قنطار	قنطار	كرنك
٤ر٨٢	٣ر٦٤	٣ر٦٨	٣ر٥٤	٤ر٤٠	٣ر٩٦	٤ر٧٠
٦ر٧٧	٤ر١٦	٣ر٧٩	٣ر٣٠	٥ر٠٨	٤ر٢٩	٥ر٨٩
٥ر٦٨	٤ر٢٦	٣ر٨٣	٣ر٢٤	٤ر٣١	٤ر٠٣	٤ر٨١
—	—	—	٥ر٠٧	٤ر٨١	٤ر٨٨	٤ر٤٨
٤ر٩١	٥ر٤٨	٤ر٦٢	٤ر٠٦	٤ر٦١	٤ر٧٦	٤ر٥٤
٦ر٢٣	٦ر١٧	٤ر١٧	٤ر٢٦	٥ر١٥	٥ر٠٦	٥ر٥١
٥ر٤٧	٤ر٥٩	٣ر٩٤	٣ر٧٤	٤ر٦٦	٤ر٤٢	٥ر٠٠

ومن هذا الجدول يتبين أن محصول الفدان زاد عما كان عليه فى العام الماضى فى الأصناف الرئيسية ، وهى : الكرنك والمنوفى وجيزة ٣٠ والأشمونى ، وزاد أيضاً عن معدل السنوات الخمس الماضية مع ملاحظة أن هذه السنوات تدخل ضمنها سنة ١٩٤٨ التى تعتبر سنة قياسية فى متوسط محصول الفدان .

هذا وقد كان من المنتظر أن يزيد متوسط محصول الفدان فى هذا العام كثيراً عن نظائره فى السنوات الماضية نظراً للجهود الكبيرة التى بذلت فى مقاومة دودة الطن والقضاء عليها دون حدوث ضرر للمحصول ، وللملاءمة الجوا أثناء النمو والتفريع ،

وتكوين كوين الوسواس واللوز ، وتبعاً لما شوهد من زيادة ملحوظة فيما تحمله أشجار القطن من ان من اللوز لولا بعض الظروف السيئة التي صادفت المحصول وقللت من هذه الزيادة ، وادة ، وهي تتلخص فيما يلي :

١ - ١ - عدم ملائمة الجو للزراعة خلال شهر مارس وقد أدى هذا إلى زيادة نسبة الترقيع وإعادة الزراعة في كثير من الحالات .

٢ - ٢ - حدوث موجة حرارية شديدة في النصف الثاني من يولييه والنصف الأول من أغسطس تأثرت بسببها اللويشات فجف البعض وتفتح البعض الآخر تفتحاً غير طبيعي .

٣ - ٣ - هبوط درجة الحرارة في النصف الأول من سبتمبر عن المعتاد ، مما أدى إلى تأخير نضج اللوز .

٤ - ٤ - زيادة الإصابة بديدان اللوز في أغلب المناطق .

٥ - ٥ - تأثير الفيضان على بعض المساحات حيث أحدث بها أضراراً متفاوتة .

معد معدلات تصافي الخليج :

تأثرت معدلات تصافي الخليج في هذا العام فانخفضت بحالة واضحة إلى مستوى لم تهبط إليه من قبل وخاصة في صنف الأشموني والزاجوراه ، وكان لهذا الهبوط في معدلات دلالات الخليج أثر في زيادة نقص محصول القطن هذا العام .

وتعزى وتعزى أسباب خفض تصافي الخليج هذا العام إلى العوامل الآتية :

١ - ١ - اشتداد الحرارة وتفتح اللويشات تفتحاً غير طبيعي قبل استكمال النمو .

٢ - ٢ - شدة الإصابة بدودة اللوز .

٣ - ٣ - كثرة وجود النباتات الهندية وهجنها وزيادة نسبتها في الأشموني ،

ومن المعلوم أن نسبة تصافي الهندي تتراوح بين ٦٠ و٦٥

٤ - عدم الاهتمام بنظافة الجنى والاكتفاء بجنمية واحدة خصوصاً بعد تلاشى الفروق المغربية بين أسعار الرتب .

وفى ايلي تصافى الخليج بكل صنف من أصناف القطن فى هذا العام للأقطان المحالوجة حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٤ مقارنة بتصافى الخليج فى المواسم الخمس الماضية:

المواسم	كرنك	منوفى	جيزة ٣٠	دندرة	زاجواره	أشمونى
١٩٤٩/١٩٤٨	١٠٩,١	١١٠,٥	١١٥,٨	٠٠	١١٢,٤	١١٠,١
١٩٥٠/١٩٠٩	١٠٧,٧	١٠٧,٨	١١٤,٣	٠٠	١١١,٨	١١٠,٥
١٩٥١/١٩٥٠	١٠٤,١	١٠٥,٤	١١١,٨	١١٧,٣	١٠٧,١	١٠٥,٥
١٩٥٢/١٩٠١	١٠٣,٣	١٠٢,٨	١١٠,٦	١١٥,١	١٠٨,٦	١٠٦,٦
١٩٥٣/١٩٥٢	١٠٤,٧	١٠٥,٥	١١٠,٦	١١٠,٥	١٠٦,٤	١٠٥,٩
١٩٥٤/١٩٥٣	١٠٤,٤	١٠٦,٦	١٠٧,٧	١٠٨,٥	١٠٢,٠	١٠١,٤

وقد شكلت الوزارة لجنة لدراسة موضوع خفض نسبة التصافى فاجتمعت اللجنة

وتدارست فى الأسباب والعلاج ، وتقدمت للوزارة بالتوصيتين الآتيتين :

١ - توصى اللجنة فيما يختص بالأشمونى بضرورة الإسراع فى تنفيذ مشروع التركز مع الاهتمام التام بنقاوة الغريبة والإشراف على العمليات الزراعية فى المراكز الخائرة من بدء الزراعة إلى أن تعمد التقاوى مع إرشاد الزراع إرشاداً شاملاً .

٢ - توصى اللجنة بضرورة منع زراعة الزاجوراه فى الوجه البحرى ، نظراً لأنه أصبح مصدراً لتلوث صنف جيزة ٣٠ بالهندي، حيث ظهرت بوادر التلوث بـخفض معدل تصافى الخليج به خفصاً تدريجياً واضحاً من سنة ١٩٤٨ إلى هذا العام .

جملة إنتاج القطن في هذا العام مقارنة بإنتاجه في السنوات الماضية :

صادف محصول القطن هذا العام عوامل مجتمعة أثرت على كمية الإنتاج فقلت

جملة المحصول بدرجة محسوسة ، وهذه العوامل هي (١) نقص المساحة المزروعة قطناً

(٢) خفض معدل تصافي الخليج (٣) تأثير متوسط محصول الفدان ، وقد شرحنا أسباب هذه العوامل فيما سبق .

وفيما يلي بيان مساحة القطن وجملة المحصول ومتوسط محصول الفدان من القطن

الزهر ومن القطن الشعر في هذا العام مقارنة بما كانت عليه في الأعوام الخمسة الماضية :

المحصول (قطن شعر)			المحصول (قطن زهر)		مساحة القطن	السنة
متوسط محصول الفدان	جملة المحصول شعر	متوسط محصول الفدان	جملة المحصول			
قنطار	قنطار	قنطار	قنطار	قنطار	فدان	
١٤٤٤٨٨	٦,٠٧	٨٧٥٥٢٤٤	٥,٤٧	٧٨٨٢٧٨١	١٤٤١٤٥٥	١٩٤٨
١٨٧٢٢٣	٥,٠٣	٨٥١٧٢٠٧	٤,٥٩	٧٧٦٦٨١٧	١٦٩٢٠٠٤	١٩٤٩
١٩٧١٤٣	٤,٢٠	٨٣٠٢٨٨٦	٣,١٤	٧٧٨٨٣٤٩	١٩٧٤٥٥٩	١٩٥٠
٢٣٥٠٥٦	٣,٩٦	٧٨٤٠٦١٣	٣,٧٤	٧٤٠٢٦٥٤	١٩٧٩٤٥٢	١٩٥١
٢٠٩١٤٩	٤,٩٤	١٧١٣٠٦١	٤,٦٦	٩١٦٤٤٥٧	١٩٦٦٩٥٥	١٩٥٢
١٩٤٦١٢	٤,٧٦	٨٦٢٥٨٠٨	٤,٤٢	٨٠٠١٠١٢	١٨١٠٨٦٣	معدل السنوات الخمس
١٦٠٤٤٥	٥,٢١	٦٨٩٨١٢٨	٥,٠٠	٦٦٢١٤٨١	١٣٢٤٣٠٤	١٩٥٣ *

(*) بيان سنة ١٩٥٣ هو عن الأقطان المحلوجة حتى آخر فبراير ١٩٥٤ مضافة إليها

الأقطان الزهر الموجودة بالمخالج في هذا التاريخ .

فيما يلي محصول القطن موزعا بحسب طول الثيلة في هذا العام وفي الأعوام الخمسة الماضية :

السنة	%	محصول الأقطان الطويلة	محصول الأقطان الطويلة الوسط	محصول الأقطان المتوسطة	جملة محصول القطن	السكرتو	جملة المحصول الشعير بما فيه السكرتو
١٩٤٨	ألف قنطار	٢٥٧٤	٩١٧	٥٢٦٤	٨٧٥٥	١٤٥	٨٩٠٠
	%	٣٠	١٠	٦٠	١٠٠		
١٩٤٩	ألف قنطار	٣٧٢٠	٧٧٩	٤٠١٨	٨٥١٧	١٨٧	٨٧٠٤
	%	٤٤	٩	٤٧	١٠٠		
١٩٥٠	ألف قنطار	٢٨٦٧	١٦٥١	٣٧٨٥	٨٣٠٣	١٩٧	٨٥٠٠
	%	٤٤	٢٠	٤٦	١٠٠		
١٩٥١	ألف قنطار	٣١١٧	١٢٤٧	٣٤٧٧	٧٨٤١	٢٣٥	٨٠٧٦
	%	٤٠	١٦	٤٤	١٠٠		
١٩٥٢	ألف قنطار	٤٤٦٣	١٣٢٩	٣٩٢١	٩٧١٣	٢٠٩	٩٩٢٢
	%	٤٦	١٤	٤٠	١٠٠		
متوسط السنوات الخمس	ألف قنطار	٣٣٤٨	١١٨٥	٤٠٩٣	٨٦٣٦	١٩٤	٨٨٢٠
	%	٣٩	١٤	٤٧	١٠٠		
١٩٥٣ تقدير	ألف قنطار	٢٤٣٦	١٩٢٨	٢٥٣٤	٦٨٩٨	١٦٠	٧٠٥٨
	%	٣٥	٢٨	٣٧	١٠٠		

ومن الجدول الأول يتبين مقدار النقص في جملة المحصول، أما متوسط محصول القطن فإنه يفوق ما كان عليه في العام الماضي . وفي متوسط السنوات الخمس الماضية، وذلك رغم ما أصاب محصول هذا العام من عوامل سبق شرحها .

ومن الجدول الثاني يتبين أن النقص في محصول القطن كان مركزاً في الأقطان الطويلة ورييلة والأقطان المتوسطة ، أما الأقطان الطويلة الوسط فقد زاد محصولها في هذا العام عما كان عليه في السنوات الماضية .

وسيترب على نقص الإنتاج من القطن في هذا العام مع زيادة الإقبال على تصديره التخليص من الفضلة الكبيرة التي كانت متخلفة من الموسم الماضي .